

Distr.  
GENERAL

A/48/484  
S/26552  
8 October 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البنود ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٠ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٤٧ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٠ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٩ و ٦٥ و ٦٦ و ٧١ و ٧٢ و ٨٧ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٥١ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الذكرى السنوية الخامسة والأربعون للإعلان العالمي

لحقوق الإنسان

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة

هذه العضوية

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا

متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

الحالة في البوسنة والهرسك

تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها:

آثار الحرب والكوارث الطبيعية

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية

بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به

حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي  
الدولي من أجل التنمية  
تنشيط أعمال الجمعية العامة  
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين  
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
احترام اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح  
تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في  
الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية  
نزع السلاح العام الكامل  
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة  
الاستثنائية الثانية عشرة  
دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من  
جميع نواحي هذه العمليات  
مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي  
أزمة الديون الخارجية والتنمية  
التعاون السدولي من أجل القضاء على الفقر في  
البلدان النامية  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية  
التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية  
المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية  
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية  
تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني  
بالبيئة والتنمية  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري  
حق الشعوب في تقرير المصير  
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة بالحالة  
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين  
والمعوقين والأسرة  
مسائل حقوق الإنسان  
تمويل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا  
تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية

تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال  
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات  
الأمم المتحدة لحفظ السلم  
مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، أن أحيل طي هذا البلاغ الصادر عن  
اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز ورؤساء وفودها لدى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية  
العامة، المعقود في مقر الأمم المتحدة يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البنود ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٠ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٠ و ٥٢  
و ٥٦ و ٥٩ و ٦٥ و ٦٦ و ٧١ و ٧٢ و ٨٧ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٧  
و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٥١ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نوغروهو ويزنومورتي

السفير

الممثل الدائم

المرفق

البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية حركة بلدان عدم  
الانحياز ورؤساء وفودها لدى الدورة الثامنة والأربعين  
للجمعية العامة، المعقود في مقر الأمم المتحدة يوم  
٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

١ - اجتمع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ورؤساء وفودها لدى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في نيويورك يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لتنسيق مواقفهم وللنظر في اتخاذ إجراء مشترك بشأن المسائل التي تهم حركة عدم الانحياز. ورأس الاجتماع سعادة السيد علي العطاس وزير خارجية جمهورية إندونيسيا.

٢ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود مع الارتياح تقرير رئيس حركة عدم الانحياز عن أنشطة الحركة منذ أن تولت اندونيسيا رئاستها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ورأوا أن هذه الأنشطة قد أسهمت إسهاما مفيدا في تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العاشر وفي تعزيز الدور الهام للحركة في العلاقات الدولية، فضلا عن زيادة تشجيع التضامن والوحدة بين دولها الأعضاء. وأشاروا، في هذا الصدد، إلى مبادئ وأهداف الحركة، وأعربوا عن تصميمهم على دعم المواقف المحددة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر قمة جاكارتا.

٣ - ونظر الوزراء ورؤساء الوفود في التطورات الأخيرة بشأن قضية فلسطين، وأحاطوا علما بالحدث البالغ الأهمية الذي تم في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ورأوا أن التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يعد خطوة إيجابية. وأكدوا من جديد، في هذا الصدد ضرورة أن تنفي هذه الخطوة على وجه السرعة إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، وإلى انسحاب إسرائيل التام من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس. وهم مازالوا على تصميمهم الراسخ على مساندة الشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة فوق ترابه الوطني. وأكدوا من جديد مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية فلسطين، وشددوا على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور فعال وشامل في تنفيذ الاتفاق وفي تقديم جميع أنواع المساعدات للشعب الفلسطيني.

٤ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن شديد جزعهم للمأساة المستمرة في البوسنة والهرسك. ودعوا مجلس الأمن إلى أن ينفذ بالكامل قراراته بما فيها القراران ٧٧٠ بشأن توفير المساعدة الإنسانية و ٨٢٦ بشأن المناطق الآمنة التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بوصف ذلك مسألة تتسم بطابع الاستعجال. وأكدوا من جديد إدانتهم لأعمال العدوان وممارسة "التطهير الإثني" البغيضة التي ترتكبها القوات الصربية

والكرواتية. وكرروا تأييدهم لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تدعم سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتنفيذ الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وأعربوا عن تأييدهم لجهود السلم المستمرة على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذلك اتفاقات السلم المعقودة في لندن. وأكدوا، في هذا الصدد، الحاجة إلى احترام قرارات مجلس الأمن التي تطالب بوقف الأعمال العدائية.

٥ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود بارتياح عميق أن محفل التفاوض المتعدد الأحزاب في جنوب افريقيا قد حدد ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موعداً لإجراء أول انتخابات ديمقراطية. وأعربوا عن الأمل في أن يؤدي ذلك إلى إقامة مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا. غير أن الوزراء ورؤساء الوفود أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد العنف السياسي في جنوب افريقيا، ودعوا، في هذا الصدد، سلطات جنوب افريقيا إلى ممارسة مسؤوليتها الرئيسية في صون الأمن لجميع مواطنيها. ورحبوا بدعوة رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا، إلى رفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضت على جنوب افريقيا. ورحبوا أيضاً بقرار اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الذي يوصي برفع حظر توريد النفط بعد إنشاء المجلس التنفيذي المؤقت وبدء أعماله. وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود أيضاً عن تأييدهم لدعوة السيد مانديلا المجتمع الدولي إلى المساعدة في تنمية جنوب افريقيا.

٦ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود مع التقدير التقدم الكبير المحرز، منذ المؤتمر العاشر لرؤساء أو حكومات بلدان عدم الانحياز، فيما يتصل بالمفاوضات المتعلقة بخليج والفيس والجزر الشاطئية، ورحبوا بتأييد مجلس التفاوض لإعادة إدماج خليج والفيس والجزر الشاطئية في ناميبيا، وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة ناميبيا وجنوب افريقيا على التوالي، لاستكمال عملية الإدماج بحلول ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٧ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود مع الارتياح بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ بفرض حظر على توريد الأسلحة والنفط إلى حركة يونيتا لمواصلتها الحرب الانفولية ورفضها احترام إرادة الشعب.

٨ - وأحاط الوزراء ورؤساء الوفود علماً بالبيان الذي أدلى به أمين اللجنة الشعبية العامة لمكتب الاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية بشأن تطورات الأزمة بين بلده وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي هذا الصدد كرروا تأكيد الموقف المنعكس في الوثائق الختامية المعتمدة في مؤتمر قمة جاكارتا التي رحبت بقبول ليبيا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٧٣١، ودعوا الأطراف المعنية إلى الامتناع عن تصعيد الأزمة، والسعي إلى إيجاد تسوية سلمية وعادلة وفقاً لمعايير القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالتنفيذ الناجح لعملية إحلال السلم في كمبوديا وفقا لاتفاقات باريس. وأعربوا عن ارتياحهم لنجاح الانتخابات التي أجريت تحت رعاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، واختتام أعمال الجمعية التأسيسية المنتخبة بإعلان دستور ديمقراطي جديد فضلا عن تشكيل حكومة جديدة. وأعربوا عن تأييدهم لجلالة الملك نورودوم سيهانوك في جهوده لتوحيد الشعب الكمبودي وتحقيق المصالحة الوطنية.

١٠ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تضامنهم مع شعب وحكومة نيكاراغوا وطلبوا من القوى السياسية الرئيسية مواصلة جهودها الرامية إلى إجراء حوار وطني من أجل تحقيق إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي لنيكاراغوا. ودعوا أيضا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لنيكاراغوا من أجل التغلب على مشاكلها الاقتصادية والسياسية وتحقيق دعم الديمقراطية فيها سلميا.

١١ - وأحاط الوزراء ورؤساء الوفود علما بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية كوبا، لا سيما تعليقاته بشأن قضية الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وكرروا تأكيد تضامنهم مع جمهورية كوبا، وأعادوا تأكيد المواقف التي اتخذها في هذا الصدد رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة جاكارتا.

١٢ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد اقتناعهم بأن تواصل الأمم المتحدة، في ضوء الظروف الدولية المتغيرة، توفير الإطار للتعاون والحوار الفعالين على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وأكدوا أن على الأمم المتحدة، بوصفها المحفل المتعدد الأطراف العالمي الوحيد، أن تقوم بدور حاسم في صيانة السلم والأمن الدوليين. وكرروا كذلك تأكيد اقتناعهم بأن على المنظمة دورا أساسيا ينبغي أن تضطلع به في إقامة نظام عادل ومنصف للعلاقات الدولية، على أساس الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في ميثاقها.

١٣ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أيضا على مهام وسلطات الجمعية العامة ذات الصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين، وفقا للميثاق، وأعربوا عن عزمهم على العمل بنشاط في هذا الصدد.

١٤ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للدور الفعال الذي تقوم به بلدان عدم الانحياز في المفاوضات الهامة التي تجرى في إطار الأمم المتحدة منذ اجتماع القمة العاشر. وأعربوا عن اقتناعهم بوجوب تحقيق إمكانات التعاون والتنسيق داخل حركة بلدان عدم الانحياز بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه المجتمع الدولي أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، بهدف التوصل إلى مواقف موحدة بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة وزيادة تعزيز التضامن فيما بين أعضاء الحركة. ورأوا أن اجتماعات بلدان عدم الانحياز أثناء الدورة الثامنة والأربعين، في اللجان وعلى مستوى المكتب التنسيقي ستكون مساهمة إيجابية في تحقيق هذه الغاية.

١٥ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تقديرهم للمساهمة الإيجابية التي قدمتها بلدان عدم الانحياز أثناء المفاوضات والمناقشات بشأن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" وأعادوا تأكيد أن أي تنفيذ للاقتراحات الواردة فيها ينبغي أن يستند إلى أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأحاطوا علما بالقرار ١٢٠/٤٧ والقرار ١٢٠/٤٧ بـاء للجمعية العامة، وبأن حركة بلدان عدم الانحياز قد سعت، في ذلك السياق، إلى ضمان التصدي للتحديات الجديدة في إطار أحكام الميثاق. وفي هذا الصدد، أعاد الوزراء ورؤساء الوفود التأكيد أيضا على أن أعضاء الحركة سيواصلون الاحتفاظ بالموقف الذي اتخذته بلدان عدم الانحياز إزاء مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في تنفيذ التوصيات وفي المفاوضات التي قد تعقد في المستقبل بشأن القضايا المتعلقة الواردة في التقرير.

١٦ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود على أهمية مواصلة العمل من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة بطريقة شاملة بغية السماح لها بتأدية دورها، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمساهمة في صيانة السلم والأمن الدوليين، وضمان الشفافية، وإقامة علاقة متوازنة بين الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، فضلا عن مساءلة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما مساءلة مجلس الأمن من قبل الجمعية العامة. وأعربوا أيضا عن التزامهم بأن تواصل بلدان عدم الانحياز العمل بصورة بناءة لدى النظر في عملية التنشيط، على نحو يماثل المشاورات المكثفة المعقودة في عام ١٩٩٢ والتي أفضت إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٧ بتوافق الآراء.

١٧ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود على أهمية ضمان الشفافية وتعزيز مصداقية مجلس الأمن وأيضا على ضمان أن يكون دور مجلس الأمن مطابقا لولايته كما هي محددة في ميثاق الأمم المتحدة.

١٨ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود، في سياق إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، وأخذين في الاعتبار مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وقد نظروا في تقرير الأمين العام المعد استجابة للقرار ٦٢/٤٧ الذي أعربت فيه الدول الأعضاء - وكثير منها من بلدان عدم الانحياز - عن الرأي الذي مناداه أنه ينبغي أن يكون هناك استعراض شامل لعضوية مجلس الأمن والقضايا ذات الصلة، أنه ينبغي للجمعية العامة مواصلة النظر في المسألة في دورتها الثامنة والأربعين.

١٩ - ورأى الوزراء ورؤساء الوفود أن إجراء استعراض شامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم قضية ذات أولوية لحركة بلدان عدم الانحياز، نظرا لتزايد عدد هذه العمليات وتعقدها وتكاليفها. وقرروا تكليف مكتب التنسيق بمهمة معالجة القضية من جميع جوانبها على سبيل الاستعجال، عن طريق فريق عامل مفتوح العضوية، فضلا عن إمكانية تحقيق مشاركة أوسع لبلدان عدم الانحياز في مناقشة هذه القضية في الأمم المتحدة.

٢٠ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة المنسقة لأعضاء الحركة من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء أعمال اللجنة التحضيرية الأولى لاستعراض مؤتمر توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. وأكدوا على ضرورة مواصلة تنسيق مواقف أعضاء الحركة في هذا الصدد، وفقا لقرار اجتماع قمة جاكرتا، لا سيما بشأن عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها التي تعهدت بها في المادة السادسة من المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ضمن إطار محدود زمنيًا، وتوفير تأكيدات أمنية موثوقة، وتقديم المساعدة التقنية الملائمة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أساس غير تمييزي، قابل للتنبؤ، وطويل الأجل. وطلبوا بتقييم جديد لمختلف أحكام المعاهدة في ضوء التغييرات الحاصلة في الحالة الدولية. وبالإشارة إلى القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز، أيد وزراء ورؤساء وفود الدول الأطراف في المعاهدة ترشيح السنير جايناثا دانابالا من سري لانكا، وهي دولة عضو في حركة بلدان عدم الانحياز، لرئاسة مؤتمر عام ١٩٩٥.

٢١ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالقرارات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الوقف الاختياري الفعلي للتجارب النووية والتزامهم المجدد بالعمل من أجل تحقيق حظر شامل لتلك التجارب. وأيدوا أعمال مؤتمر التعديل لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب سعيًا لوقف جميع التجارب في كل البيئات وفي كل الأزمنة. وأيدوا أيضا قرار مؤتمر نزع السلاح منح اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ولاية للتفاوض بشأن هذا الحظر. وأكدوا كذلك أن السعي لتحقيق هذا الهدف تحت رعاية مؤتمر التعديل ومؤتمر نزع السلاح ينطوي على الدعم المتبادل والمتكامل. وأكدوا على أهمية التوصل السريع إلى الحظر الشامل للتجارب النووية، نظرا للمساهمة التي يمكن أن يقدمها من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٢ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود عند استعراضهم للحالة الاقتصادية العالمية وحالة العلاقات الاقتصادية الدولية استمرار صلاحية التقييم والاستنتاجات الواردة في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز المعقود في جاكرتا وتلك الخاصة باللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي، المعقود في بالي في أيار/مايو ١٩٩٣. وأشاروا إلى أن الاقتصاد الدولي فشل في تحقيق تحسن كبير في السنة الماضية وظل يتسم بعزل اقتصادية تزداد سوءًا، فضلا عن استمرار الاختلالات وحالات عدم التيقن المتفشية. وأشاروا أيضا إلى أن الانحسار الاقتصادي المتواصل في البلدان المتقدمة النمو والركود الاقتصادي المستمر في كثير من البلدان النامية، يحبطان الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التنمية. وأضافوا: أنهم إذ يلاحظون تزايد الاعتراف بالعلاقة بين السلم والأمن والتنمية، يكررون تأكيد اعتقادهم بأن المناخ الخارجي القاتم بصورة مستمرة يمكن أن يقوض بشكل خطير السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

٢٣ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أيضا أن قيود الاقتصاد الكلي الخارجية هذه تؤثر بشدة في البلدان النامية ومن ثم تؤدي إلى تفاقم ديونها الخارجية وأعباء خدمة ديونها تفاقمًا كبيرًا كما تؤدي إلى زيادة تدهور التدفقات المالية من الخارج التي هي غير كافية أصلا. وكان لهذه القيود، علاوة على ذلك، تأثير



سلبى على معدلات التبادل التجاري فيها، وعلى أسعار تصدير السلع الأساسية، فضلا عن تأثيرها على فرص وصولها إلى أسواق وتكنولوجيا البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظوا بجزع، الأثر الشديد لهذا المناخ المعاكس على أضعف قطاعات المجتمع، ولا سيما في البلدان النامية، التي تعيش في فقر شديد، وكثيرا ما تنكب بالمرض والامية والجوع والموت جوعا. وإزاء هذه الحالة الخطيرة، أكد الوزراء ورؤساء الوفود مرة أخرى اعتقادهم القوي بأنه ينبغي بالضرورة توجيه تدابير والتزامات عاجلة صوب حل مشاكل التنمية العالمية، ولا سيما في البلدان النامية، الأمر الذي له أثره أيضا على مصالح البلدان المتقدمة النمو.

٢٤ - وإدراكا من الوزراء ورؤساء الوفود بأن النهج الجزئية والمؤقتة والخاصة لا تعالج المشاكل الاقتصادية العالمية تماما، فإنهم يرون أنه لا يوجد بديل عن الحوار الحقيقي البناء من أجل التوصل إلى حلول عالمية وفعالة لتلك المشاكل العالمية. وفي هذا السياق، دعوا جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية إلى الاستفادة معا من التطورات الإيجابية الأخيرة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، وأظهر التزامهم السياسي بتعزيز ذلك التعاون لأغراض التنمية.

٢٥ - ورأي الوزراء ورؤساء الوفود أن الوقت مناسب من أجل إجراء حوار بناء له مغزاه بين الشمال والجنوب. وأكدوا ضرورة تنظيم ذلك الحوار استجابة للحتميات الاقتصادية للمصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤوليات، مع وجوب الاضطلاع به في إطار الأمم المتحدة، على أن يستهدف الحوار إيجاد نظام عادل ومنصف من العلاقات الاقتصادية الدولية يتسنى عن طريقه لكل بلد بلوغ أمانه في الرخاء والتنمية. وفي هذا السياق، أكدوا الأهمية الكبرى للمحافظة على روح التعاون والشراكة وتقويتها.

٢٦ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تقديرهم العميق لرئيس حركة عدم الانحياز على مبادرته إلى تنفيذ القرار الذي اتخذته رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء، وهو ما تجلى في مؤتمر القمة العاشر في جاكرتا، بتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب. وأعربوا عن ترحيبهم بصفة خاصة باجتماعه مع رئيس مجموعة السبعة في طوكيو في تموز/يوليه الماضي من أجل نقل التوجهات والنهج الجديدة للحركة فيما يتعلق بالحاجة إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بشأن قضايا التنمية الدولية. وأشاروا إلى الموقف الإيجابي لمجموعة السبعة إزاء مبادرة البلدان النامية الرامية إلى إقامة شراكة وحوار بناء بين بدرجة أكبر فيما يتعلق بالقضايا ذات المصلحة المتبادلة. ومن ثم فقد أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن التزامهم بالبناء على هذه الخطوات الهامة والملموسة المتخذة نحو إجراء حوار شامل بشأن القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، وأعربوا عن رأيهم بأن المؤتمر الدولي المقبل المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة عام ١٩٩٤، أحد الفرص للتقدم صوب تحقيق هذا الحوار وهذه الشراكة.

٢٧ - ووافق الوزراء ورؤساء الوفود على التعاون بصورة وثيقة مع مجموعة ال ٧٧ من أجل تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب. وأكدوا أهمية إبراز مواقف منسقة لحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

٢٨ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أن التعاون بين الجنوب والجنوب وسيلة حيوية لتعزيز التنمية، وعنصر أساسي لتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد ومنصف. وفي هذا السياق، كرروا التأكيد على أنه من المحتمل بالنسبة للبلدان النامية، أن تزيد من تكثيف التعاون الاقتصادي فيما بينها وذلك في جملة أمور، من خلال إيجاد وسائل أكثر فعالية لتجميع مواردها ودرايتها الفنية وخبراتها في إطار الجنوب ذاته. وفي هذا الصدد، أعربوا عن ترحيبهم بالموافقة على اقتراح إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧، في الدورة الثامنة للجنة التنسيق المتابعة الحكومية الدولية المعقودة في بنما، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، فضلا عن عقد اجتماع مشترك لفريق مخصص تابع لحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ في نيويورك. وعلاوة على ذلك، كلفوا رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيويورك بأن يعمل، في تعاون وتشاور وثيقين مع رئيس مجموعة ال ٧٧، وأن يعمد، في جملة أمور، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل أن تبدأ لجنة التنسيق المشتركة عملها بما في ذلك وضع صلاحياتها.

٢٩ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، لجعلها أكثر استجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. وأكدوا على أن القضايا الأساسية المتصلة بالنمو الاقتصادي والتنمية، عالمية من حيث طبيعتها، ولذا فإن منظومة الأمم المتحدة أنسب محفل للتداول وإيجاد الحلول لها. وكرروا كذلك تأكيد التزامهم بالمبادئ التوجيهية المتضمنة في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥، وأعربوا عن أملهم في إمكان الخروج من المأزق الحالي الذي يعاني منه المجتمع الدولي من خلال التوصل على وجه السرعة إلى توافق في الآراء بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، بدون تعريض مصالح التنمية في البلدان النامية للخطر. وفي هذا السياق، أعربوا عن قلقهم إزاء الاقتراح الرامي إلى تخفيض مشاركة وتمثيل البلدان النامية في هيئات الأمم المتحدة ولا سيما فيما يتصل بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

٣٠ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد التزامهم الراسخ بالمشاركة بصورة نشطة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. وأعربوا عن رأيهم بأن القضايا الأساسية التي يتناولها المؤتمر وهي: الفقر والبطالة والتماسك الاجتماعي، هي قضايا لها أهمية حاسمة بالنسبة لبلدان عدم الانحياز. ولذا فقد عقدوا العزم على بذل قصارى جهودهم لضمان نجاح ذلك المؤتمر.

٣١ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ترحيبهم بإعلان فيينا وبرنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان وأعادوا تأكيد الأجزاء ذات الصلة من الوثائق الختامية لمؤتمر قمة جاكارتا.

٣٢ - وأشار الوزراء ورؤساء الوفود إلى اقتراح مصر بأن تكون الفترة ٢٦-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، هي موعد عقد مؤتمر القمة الوزاري المشترك لحركة عدم الانحياز في القاهرة، مصر.

٣٣ - وأعرب وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز عن ترحيبهم بانضمام جمهورية هندوراس ومملكة تايلند كعضوين كاملي العضوية في الحركة؛ وباشتراك الجمهورية القيرغيزية بصفة مراقب؛ والجمهورية السلوفاكية والجمهورية التشيكية بصفتيها ضيفين.

— — — — —